بين الشرعية واللاشرعية

الانتخابات وحكومة علاوي ومستقبل العراق الجديد

مسلم صالح اليادين

الرافضون لإجراء الانتخابات في العراق يشككون في نزاهتها وشرعيتها منطلقين من رؤى غير واقعية على أنها تجري في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق كذلك يشككون في شرعية المجلس الوطني الانتقالي في ضوء هذه الآراء التي يطرحها البعض ويتشدق بها فأن المجلس الانتقالي والحكومة العراقية والقوانين التي صدرت وشرعت تعتبر غير شرعية وليست قانونية لأنها تمت في ظل الاحتلال الأجنبي وبرغم كل المآخذ على حكومة الدكتور علاوي فأنها تعتبر من الناحية القانونية حكومة شرعية ممثلة للشعب العراقي ذلك لأنها تشكلت بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٤٦ الذي أضفى عليها الشرعية الدولية والقانونية وهذا مالا تتمتع به كثير من الحكومات القائمة علماً بان كثيراً من الحكومات تعتمد اساساً لمواقفها على قرارات مجلس الأمن الدولي وأن كثيراً من الدول العربية والاسلامية ما زالت تطالب بتطبيق قراري مجلس الامن الدولي المرقمين بـ ٢٤٢ و ٣٣٩ الخاصين بالقضية الفلسطينية وتعتبرهما الأساس الشرعي والقانوني لقيام دولة فلسطينية وهناك أمثلة كثيرة لسنا بصدد ذكرها حول قيام وتشكيل دول في ظل الاحتلام الأجنبي في العصر الحديث المعاصر مثال ذلك قيام السلطة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ورغم وجود قوات الاحتلال لا أحد يطعن في شرعيتها أو القوانين التي أصدرتها كذلك تشكلت في ألمانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخسارة ألمانيا الحرب ووقوعها تحت احتلال الجيوش الروسية والأمريكية حكومة ألمانية ولا زالت القوات الأمريكية في قواعدها على الأراضي الألمانية لكن لا أحد طعن أو يطعن في شرعية الحكومة الألمانية أو اعتبر قراراتها غير شرعية باعتبار أنها شرعت في ظل الاحتلال والتواجد الأجنبي.

استقلالية القرار السياسي

كما ن ذلك الوجود العسكري الأمريكي لم يعطل القرار السياسي المستقل للحكومة الألمانية والدليل على ذلك موقفها ضد الولايات المتحدة الأمريكية والمعارض للحرب ضد اسقاط نظام صدام الدكتاتوري. ومن تاريخ العراق السياسي الحديث ففي ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ وبعد تأسيس الدولة العراقية قام عبد الرحمن النقيب بتشكيل أول وزارة عراقية التي جاءت بأمر من الحاكم العسكري البريطاني السير برسي كوكس الذي كلفه بتشكيلها ولم تنبثق عن مجلس وطني منتخب حيث صادق عليها كوكس في ٢٧ تشرين الأول وقد ضمت في صفوفها ٨ وزراء ٦ سنة واحداً شيعياً وآخر يهودياً إضافة إلى رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب لكنها كانت توصف دائما بالحكومة الوطنية وذلك في كل اطروحات من كتب في تاريخ العراق السياسي الحديث ولم يعترض عليها أحد.
ان هذه المواقف والاصوات التي ترتفع من بعض الجماعات والهيئات والاطراف العراقية معارضة للانتخابات ولشرعية حكومة الدكتور علاوي وكذلك من الجامعة العربية التي لم تعترف بحكومة الدكتور علاوي إلا بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ واعترافه بها. نقول إذا كانت حكومة عبد الرحمن النقيب وما صدر عنها من تشريعات وقوانين وفي ظل الاحتلال البريطاني والحكومات التي تعاقبت على حكم البلاد بعدها. وحتى ١٩٣٣ تاريخ استقلال العراق ودخوله عصبة الأمم حكومات وطنية فكيف تلك الحكومات وطنية. وحكومة د.علاوي غير وطنية؟ بحجة أنها تشكلت في ظل الاحتلال فلا يمكن وصف الحكومة الأولى بالوطنية والثانية بالعميلة لأنها نشأت في ظل الاحتلال مع وجود الفارق.

حكومة د. اياد علاوي

ان حكومة الدكتور علاوي شكلت في ٢٨ حزيران سنة ٢٠٠٤ بعد انتهاء عمل مجلس الحكم وصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ الذي انهى سلطة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها سلطة احتلال واستبدالها بالقوات المتعددة الجنسيات وتسليم الحكم لسلطة وطنية مؤقتة لحين اجراء الانتخابات التشريعية في العراق ان القوى والعناصر دينية كانت أم غيرها من بقايا أجهزة نظام صدام القمعية التي تدعم الإرهاب والارهابيين الذين يقومون باعمال القتل والتخريب الذي طال كل مرافق الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وذلك بحجة مقاومة الاحتلال (وهي كلمة حق أريد بها باطل) ان هذه العناصر إذا أرادت حقاً وكما تدعي انهاء الاحتلال عليها ان تحذو حذو القوى السياسية وتندمج بالعملية السياسية الجارية في البلد أن تتخذ مواقف واضحة تتمثل في نبذ وإدانة الاعمال الإرهابية التي تستهدف المواطنين العراقيين الابرياء والبنى التحتية للبلد واعتبارها ممارسات غير شرعية ورفض واستنكار الإرهاب بكل اشكاله والعناصر التي تقوم به مهما كانت جنسية تلك العناصر واعتباره عملاً بعيداً كل البعد عن تقاليد وعادات الشعب العراقي بكل اطيافه السياسية والدينية وشجب وادانة العناصر والأصوات التي تدعو للطائفية المقيتة بكل اشكالها ومن أية جهة كانت شيعية أم سنية والوقوف بوجه مثل هذه الدعوات والعناصر التي تقف وراءها وتغذيها واعتبار ذلك العمل يقدم خدمة للاحتلال واطالة بقائه على أرض العراق والاندماج في العميلة السياسية الجارية الآن في العراق والمشاركة في العملية الديمقراطية المتمثلة في اجراء الانتخابات في موعدها المقرر لانتخاب المجلس الوطني الذي يقوم بوضع الدستور الدائم للبلد وتحديد اجراء الانتخابات العامة القادمة للمجلس الوطني الدائم وجعل اللجوء إلى حمل السلاح لإخراج المحتل مطلباً وطنياً عاماً ذا اهداف واضحة تتحدد وفق برنامج سياسي يعمل به بعد التأكد من فشل كل الخيارات والحلول السياسية الأخرى في ضوء هذا تكون هذه العناصر قد خرجت من دائرة الشبهات والعلامات التي تحوم حولها وتكون قد اختارت طريق الشعب وفق قرار مستقل بعيداً عن قوى الظلاميين والإرهابيين القتلة الذين يريدون ان يزرعوا الموت في صفوف الشعب العراقي واشاعة أساليب القتل والتدمير لكل مرافق الحياة الثقافية والعلمية والاقتصادية.

التستر على الإرهابيين

في هذا البلد ان الذين يرفعون شعار مقاطعة الانتخابات بحجة مقاومة الاحتلال مطالبون بعدم التستر على الإرهابيين واعمالهم الإجرامية وعدم تقديم الدعم اللوجستي لهم على الأرض. يتعرض الشعب العراقي ومؤسساته الاقتصادية الحيوية إلى التدمير والتخريب في محاولة منهم للتاثير في العملية الديمقراطية التي تجري في العراق آملين من وراء ذلك وكما يتصورون ان تعود عجلة التاريخ إلى الوراء ويحققوا احلامهم في احتكار السلطة والهيمنة مرة أخرى على المؤسسات العسكرية والأمنية والتمتع بالامتيازات التي كانوا يستحوذون عليها بدون حسيب ورقيب دون ان يكون لهم القدر المناسب من الثقافة والعلم التي تؤهلهم لذلك ان هؤلاء الذين يدعون إلى المعارضة وعدم المشاركة بالانتخابات ويعتبرون حكومة الدكتور علاوي غير شرعية تقول لهم ماذا؟ فيقولون أنها لم تأت عبر انتخاب وانها نصبت من قبل المحتل حسناً إذا كانت وجهة النظرة هذه لها أساس من الصحة ألا يحق لنا أن نتساءل

من هو الشرعي؟

عن معظم الأنظمة في المنطقة من هو الشرعي! فالنظام الحالي في العراق وحكومة دكتور اياد علاوي منح الشرعية من قبل مجلس الأمن الدولي وبالاجماع اما اقليمياً فأن شرعية النظام جاءت من اعتراف الجامعة العربية وبالاجماع ومحلياً فأنه قد خطأ الخطوة الأولى لانبثاق المجلس الوطني الذي مثل كل اطياف المجتمع العراقي كما يسير نحو إكمال العملية السياسية في اجراء الانتخابات المقبلة في العراق فإذا اعتبرنا هذه الخطوات والمراحل وسائل قياس يصبح النظام في العراق أكثر شرعية من معظم الأنظمة في المنطقة العربية التي جاء بعضها بانقلاب عسكري أو مؤامرة داخلية في القصور والدهاليز ولم يسأل الشعب أو يأخذ رأيه فيها اما إذا كان التشكيك في النظام والحكومة القائمة منبعه العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية فهل هناك حكومة واحدة وفي كل العالم بلا علاقة مع واشنطن؟ اما إذا كان الطعن بحكومة علاوي مبرره وجود قوات أمريكية فان العراق ليس البلد الوحيد الذي توجد به قوات أمريكية ان الأصوات التي تدعو بالويل للشعب العراقي وتفتي بقتل وسفك دماء ابنائه وتبارك الإرهاب وقطع الرؤس وهذه الأصوات التي تندد بالتواجد العسكري والتي تخرج علينا من دول على أرضها قوات أمريكية اكبر لكنها تتعمد السكوت على وضعها وتتناسى انها هي التي طالبت باشراك الدول العربية والاسلامية مع الجيش الأمريكي حيث افتى علماء المسلمين المجاهدين بهذه المشاركة من اجل اخراج جيش صدام من الكويت كي تستقر القوات الأمريكية على سواحل المياه العربية الدافئة في الجزيرة والخليج وهؤلاء هم وعاظ السلاطين يفتون الآن بسفك دماء العراقيين. ان من يريد ان يعجل برحيل القوات الأجنبية عن العراق عليه ان يدعم هذه الحكومة المؤقتة وان يدفع في اتجاه نجاح عملية الانتخابات المقبلة وان يؤيد ما تقوم به من اجل استقرار الأمن في العراق ودفع عملية التطور والبناء وبعكس ذلك فان من يصر على التمسك بالوقوف بوجه رغبة اغلبية الشعب العراقي المتطلع إلى عراق ديمقراطي آمن مستقر ومزدهر اقتصادياً فأنه بعمله هذا يطيل بقاء الاحتلال ويقدم له المبررات في عدم الخروج من البلد. ان اتخاذ هذا الموقف المؤيد لحكومة د. علاوي ينطلق من الضرورات الآنية التي تفرضها ظروف ومصلحة الوطن بان يبقى قوياً موحداً بكل طوائفه وقومياته ان مثل هذا الموقف ليس من باب التأييد للاحتلال أو بقائه على أرض الوطن الحبيب فالاحتلال مرفوض من كل عراقي ومن كل القوى السياسية بكل توجهاتها فليس هنالك قومية أو طائفة تريد الاحتلال غير ان رؤيتنا للأمور يجب ان تكون أكثر عقلانية هدفها الأول والاخير مصلحة العراق وشعبه بكل أطيافه فالولايات المتحدة عندما دخلت واحتلت العراق واسقطت النظام الدكتاتوري ليس دافعها مصلحة الشعب العراقي بقدر ما يهمها تنفيذ استراتيجيتها الخاصة بمصالحها الأمنية والاقتصادية بعيدة المدى في العراق والمنطقة. فإذا ادركنا هذا نكون قد اقتربنا من الحقيقة وهذا ليس دفاعاً عن الاحتلال الأمريكي. لذلك فأن من السذاجة وقصر النظر ان نتصور تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن مصالحها الحيوية وتنهزم وهي الدولة العظمى في العالم امام بقايا فلول حزب البعث المنهار ومن إرهابيين معهم غير متجانسين لا فكرياً ولا ثقافياً يجمعهم فقط الشعور بالاحباط وعزلتهم عن الشعب العراقي الذي نبذهم من بين صفوفه تراودهم احلامهم المريضة بالعودة إلى حكم القبيلة المتخلف ان الاصرار على موقف الرفض والمقاطعة والطعن في شرعية الحكومة لا تخدم مصلحة الشعب العراقي وقضيته الأولى المتمثلة في تحقيق الديمقراطية واجراء انتخابات حرة ونزيهة وتشريع دستور دائم للبلاد وتشكيل حكومة وطنية تعمل على تحقيق الأمن والاستقرار وإعادة اعمار العراق واخراج قوات الاحتلال وبناء جيش وطني يحمي البلاد ان الاصرار والوقوف بوجه هكذا توجه يقدم المبررات لبقاء الاحتلال مدة أطول على أرض العراق ولا يصب في مصلحة الشعب العراقي ويؤخر تقدمه وتطوره نحو الأفضل.

نائب الجبهة الوطنية لعشائر العراق لـ(المدى):

نشارك في الانتخابات.. ولدينا أسبابنا الداعية للتأجيل

بغداد/ طارق الجبوري

قال النائب الأول لأمين عام الجبهة الوطنية لعشائر العراق السيد عبد السميع خليل العبيدي: ان الجبهة رشحت قائمتها لممارسة حقها الطبيعي في الانتخابات لكنها ترى ان الموعد المحدد في ٣١/ ١/ ٢٠٠٥ هو موعد قسري في محاولة لإجبار العراقيين على اجراء هذه الممارسة في موعد ووقت غير مناسب.
وأشار في حديث لـ(المدى) إلى ان الانتخابات حق الشعب لاختيار ممثلية بحرية وهي ممارسة ديمقرايطة فريدة نسعى لها جميعاً لتحقيق أماني وطموحات شعبنا من خلال اختيار كل فرد عراقي من يراه مناسباً لتمثيله ولكن تحديد موعد اجباري يخرج هذه الانتخابات عن كونها ممارسة ينبغي توفر كل الأجواء المناسبة لها والتي تتيح للمواطن اختيار ممثليه بحرية وان مطالبنا بالتأجيل تنبع من أسباب أهمها:
الجانب السياسي المتمثل بأن الولايات المتحدة الأمريكية وقوات الاحتلال تصر على هذا الموعد بالاعتماد على بعض الكيانات السياسية لتحقيق مخططاتها ومصالحها واهدافها الحالية والمستقبلية ومحاولة اضفاء نوع من الشرعية من خلال ممارسة الانتخابات.
كذلك الجانب الأمني والظرف الحالي غير مناسبين لإجراء الانتخابات التي تتطلب مستلزمات من اهمها شعور المواطن بتوفير الحماية وحرية اختيار المرشح وتوفير فرص للمرشح للتعريف بنفسه وذهاب الناخب إلى صناديق الاقتراع بكل أمان وطمأنينة وهذا الجانب غير متوفر فكيف سيمارس الشعب العراقي بأجمعه هذا الحق وهنالك جزء كبير منه يمثل في ست محافظات عامة وقسم من المحافظات الأخرى لا يرغبون في اجراء هذا الانتخابات في هذه الموعد المحدد، ويرفضون فيها إذا ما جرت في هذا الموعد المحدد، ويرفضون المشاركة فيها إذا ما جرت قسراً في الموعد نفسه.. ان هذا يعني حرمان وغياب جزء كبير من الشعب العراقي من ممارسة حقه لاختيار ممثليه مما يعني ان اجراء الانتخابات في موعدها المحدد سينتج عنه مجلس غير شرعي وغير متكامل مما يؤدي إلى نتائج وخيمة على العراق والعراقيين.وهنا ك الجانب الفني المتمثل في صيغة وآلية الانتخابات لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات حيث تبين لنا وبشكل قاطع لا يقبل الشك ان المفوضية المشرفة على الانتخابات لا تمتلك في قوانينها آية صلاحية لمناقشة قانون وأسلوب عملية الانتخابات وهذا ما تجلى لنا وتوضح عندما تحاورنا معهم حول الآلية حيث كانوا عاجزين عن الجواب.. فسلطة تغيير الآلية وسلطة التأجيل هي خارج إرادتها كما ان لدينا اعتراضاً على أسلوب القوائم والنسبة حيث تطلب ان يكون أسلوب الانتخابات على كل مناطق العراق والابتعاد عن أسلوب القوائم والنسبة لأنه يؤدي إلى تغييب المعيار الوطني الصحيح للتمثيل الحقيقي..

وقد شاركت الجبهة الوطنية لعشائر العراق في مؤتمر واسع حضره العديد من الكيانات السياسية المهمة والشخصيات الوطنية وأصدرت بياناً دعت فيه إلى تأجيل الانتخابات ستة أشهر ولكن لم نجد آذاناً صاغية وهذا يعني ضرب آراء القوى الوطنية بعرض الحائط مما يدعونا إلى ان نتخذ موقفاً باحتمال الانسحاب وعدم المشاركة في العملية الانتخابية وهذا الموقف سيؤدي إلى غياب شرائح مهمة من الشعب بل جزء كبير منه عن ممارسة حقها في العملية الديمقراطية.
وأضاف ان الجانب الآخر هو التدخلات من قبل عدد من دول الجوار لتغيير مسار نتائج الانتخابات الحقيقية مما يدعونا إلى الطلب من هذه الدول الابتعاد عن هذه الاعمال إذا كانت تريد الخير فعلاً للعراق والعراقيين فالموقف الصحيح لها هو القيام باعمال ايجابية وانسانية لمداواة جراحنا جراء الاحتلال الاميركي وانتشال الشعب من هذه المحنة القاسية والمؤلمة.❖ ما هو برنامجكم الانتخابي الذي قدمتم قائمتكم على أساسه؟
. يقول النائب الأول للجبهة الوطنية لعشائر العراق: تم تقديم قائمة الجبهة الوطنية لوحدة العراق التي تحمل الرقم (١٦٦) على وفق برنامج سياسي وتصور لبناء دولة المؤسسات وصياغة دستور عراقي ديمقراطي يكتب ويقر بإرادة عراقية ويكفل مشاركة جميع شرائح المجتمع في العملية السياسية والاعتراف بحقوق القوميات المكونة للمجتمع العراقي وضمان حقوق المرأة والعمل على النهوض بالاقتصاد الوطني العراقي ومعالجة القطاع الصناعي والزراعي والسياحي والري وغيرها من القطاعات بما يؤدي إلى النهوض بها والحفاظ على ثروات العراق ووضع الضوابط لمنع سوء استخدامها وبما يتلاءم ومصلحة الشعب وفي الجانب الاجتماعي نرى ضرورة اتخاذ خطوات رصينة بهذا المجال والاهتمام بالطلبة والشباب وتحديث البرامج الدراسية.
أما في المجال الدولي فنسعى لإقامة علاقات دولية متوازنة ومستقرة ونرى أيضاً ضرورة اعادة تكوين الجيش العراقي لأنه الوحيد القادر على حماية أمن العراق وحدوده. ونؤكد بشكل أساس على التمسك بوحدة العراق أرضاً وشعباً.

شعبنا الكلداني السرياني الآشوري يشارك في الانتخابات

أصدر ائتلاف الرافدين الديمقراطي بياناً حول العملية الانتخابية أشار فيه إلى انه اول ومرة ومنذ مئات السنين يمارس شعبنا حقه الطبيعي باختيار ممثليه في (الجمعية الوطنية) وبالرغم من ان ذلك جاء كإحدى نتائج احتلال العراق من قبل القوات الأجنبية إلا أنها (أي الانتخابات) تبدو المفتاح الحقيقي لإنهاء الاحتلال من خلال اعادة بناء الهيكل الأساسي للدولة العراقية (والذي دمر تماماً) من أهم مستلزماته ايجاد سلطة تشريعية تستمد شريعتها من خلال صناديق الاقتراع.
وأضاف البيان لحقب طويلة تعرض شعبنا (الكلداني السرياني الآشوري) إلى شتى أنواع التمييز والاضطهاد حيث عومل مواطنوه من الدرجة الثانية والسعي جاد لإزالة آثار ذلك التمييز والاضطهاد من خلال العمل على تثبيت حقوق شعبنا القومية في الدستور الدائم بما فيها الحقوق السياسية والإدارية والثقافية والدينية وعبر الائتلاف عن أسفه لفشل جهوده لإيجاد (قائمة انتخابية موحدة) لكافة الاحزاب العاملة في الساحة القومية. ان الائتلاف عمل على ان تضم قائمته ممثلين عن جميع أبناء شعبنا (الكلداني السرياني الآشوري) ايماناً بوحدتنا القومية.
وأكد البيان ان قائمة (ائتلاف الرافدين الديمقراطي) ستعمل وبجد من اجل عراق ديمقراطي تعددي موحد ومزدهر يقوم على سلطة القانون وحرية الفرد. ان بلدنا العزيز يمتلك من الثروات والخيرات ما يكفي ليعيش ابناؤه حياة مرفهة وسعيدة إلا ان سوء استخدام تلك الثروات وتبديدها في الحروب والمغامرات الطائشة قد جعل شعبنا يعيش على حافة الفقر حيث أزمة السكن الخانقة والبطالة المتفشية واهمال المتقاعدين وكبار السن والمعوقين وعدم الاهتمام بالمرأة وفقدان الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والهاتف..الخ.
ستعمل القائمة مع الآخرين من اجل بناء (حكومة وطنية) تحسن استخدام ثروات بلدنا العزيز وتوفر الحياة اللائقة التي يستحقها شعبنا من خلال توفير السكن والقضاء على البطالة ورفع مداخيل الموظفين والمتقاعدين والاهتمام بتوفير الخدمات الأساسية. وان نعطي للمرأة دورها الحقيقي في بناء المجتمع من خلال توفير الفرص المختلفة امامها لتنظيم نفسها ورفع مستواها العلمي والثقافي والاجتماعي وتضم القائمة كلا من: اتحاد الاخوة الديمقراطي المسيحي، وحركة تجمع السريان المستقل، واتحاد بيث نهرين الوطني، وممثلين عن المستقلين، وممثلين عن الاخوة اليزيديين.
كما ان (المجلس القومي الكلداني) هو أحد اطراف قائمتنا لمحافظة (نينوى).

برنامج قائمة (ائتلاف الرافدين الديمقراطي)

الأهداف الخاصة:
١. الاقرار بالهوية القومية لشعبنا دستورياً.
٢. تجاوز التباينات المذهبية بين أبناء شعبنا (الكلداني الآشوري السرياني) ودعم رجال الدين من جميع الطوائف وتشجيع خطواتهم الرامية إلى وحدة الكنيسة.
٣. تحديد نسبة مئوية من التمثيل البرلماني لشعبنا في الدستور القادم.

الأهداف الوطنية:

١. وضع دستور دائم يراعي تركيبة المجتمع العراقي ويضمن الحقوق المشروعة لجميع القوميات والاديان ويحترم حقوق الإنسان ويضمن فصل السلطات الثلاث واستقلالية القضاء.
٢. ضمان وحدة أراضي العراق وصيانة حدوده الدولية والتصدي لأية محاولة لتجزئته أو استقطاع اجزاء منه.

الأهداف الثقافية والاجتماعية:

١. تطوير التعليم السرياني للمراحل الدراسية المختلفة وتهيئة الملاك لجميع الاختصاصات.
٢. اعادة النظر بالمناهج الدراسية ولجميع المراحل وتعديل ما يسيء منها إلى العلاقات التاريخية بين القوميات والأديان وإعادة صياغتها بما يلائم العمق الحضاري.
٣. تعديل قانون الأحوال الشخصية بما يتناسب مع معتقدات العراقيين من مسلمين ومسيحيين وصابئة ويزيديين.
٤. حماية المعلم وحقوقه واحترام الهيئات التدريسية وضمان تهيئة الأجواء لاشاعة العلم وحب العمل والممارسة الديمقراطية في الحياة الدراسية.
٥. معالجة آثار سياسة التطهير العرقي والتهجير القسريين ورد الاعتبار لضحاياهم وتعويضهم.

الأهداف العامة:

حماية المياه والأجواء من التلوث بالنفايات الكيماوية ومياه المجاري وغيرها وتنفيذ المشاريع الإروائية الكبرى.

الأهداف الدولية:

١. بناء علاقات احترام متبادل مع الشعوب المجاورة وتحريم انتاج واستخدام الأسلحة ذات الدمار الشامل.
٢. عدم التدخل في شؤون الدول واحترام حدودها الإقليمية.
٣. نبذ ومحاربة العنف والإرهاب بجميع اشكاله.
رقم القائمة (١٤٨).

محافظ بابل: خطة امنية متكاملة لانجاح الانتخابات وحيادية المؤسسة الحكومية

الفرات-بابل/ مكتب المدى/ علاء غزالة

تشغل العملية الانتخابية المرتقبة في الثلاثين من كانون الثاني الحالي حيزا كبيرا من اهتمامات وتوجهات شرائح المجتمع العراقي المختلفة، من ناحية لارتباطها في تحديد مستقبل العراق، ومن ناحية اخرى لازدياد الامال في ايجاد مخرج لتردي الاوضاع الامنية وسوء التعامل مع الازمات بسبب وضع الحكومة المؤقت، وافتقارها الى شرعية الشارع العراقي، وان حازت الشرعية الدولية، الى حد ما.
وللوقوف على طبيعة الاستعدادات التي تجرى في محافظة بابل، يقول محافظ بابل السيد وليد عمران الجنابي، نعتقد ان المستوى الامني في المحافظة جيد في الوقت الراهن، ومسيطر عليه برغم حصول بعض الاختراقات في مناطق الحصوة والاسكندرية وجرف الصخر، وهي المناطق المحاذية الى محافظة الانبار، حيث كانت ملاذا للعناصر الارهابية التي تتجول بينها وبين مدينة الفلوجة. ولكن فقدت الان عمقها السابق، واصبحت معزولة ونحن بصدد القضاء عليها نهائيا.
كما اننا نقوم بعقد لقاءات مستمرة مع شيوخ العشائر ورجال الدين في مناطق شمالي المحافظة ولدينا تنسيق مستمر وتعاون وثيق معهم بهذا الشأن.. ولا ننسى ان المتضرر الرئيس من سلوك العناصر الارهابية هو سكان هذه المناطق نفسها، حيث تتوقف المدارس وتتعطل الحياة وتنقطع الارزاق.. وهو ما يدعونا الى التحرك السريع عند حصول اختراق امني، ونلمس من سكان هذه المدن العزيزة تعاونا ادى الى القاء القبض على العديد من تلك العناصر المخربة. وعلى هذا فاننا نتوقع السيطرة على الوضع في عموم المحافظة بنسبة ١٠٠٪ قبل موعد الانتخابات ان شاء الله.
خطة امنية متكاملة

❖ ما استعدادات المحافظة للعملية الانتخابية؟
- من الناحية الامنية، فان لدينا خطة عمل متكاملة لانجاح العملية الانتخابية، حيث سيتم انشاء غرفة عمليات مشتركة، مؤلفة من قيادة شرطة بابل، وقيادة الحرس الوطني في المحافظة، ودائرة صحة بابل. اما من ناحية التوعية على الانتخابات فقد توجهنا الى جميع الدوائر الحكومية في المحافظة بوضع اللافتات على واجهات البنايات الحكومية تحث المواطنين على المشاركة في الانتخابات. كما اننا نقوم بتوزيع الملصقات التي اصدرتها المفوضية في مناطق المحافظة المختلفة. ونحن على اتصال مع المفوضية العليا للانتخابات مكتب بابل لتقديم أية تسهيلات مطلوبة لعملهم. ولكننا لا نستطيع القيام بحملات توعية مباشرة، لعدم وجود ميزانية خاصة بذلك. وفي الحقيقة فان مسألة التوعية والتثقيف حول الانتخابات تعتبر من واجبات المفوضية. ومع ذلك فان الكثير من المنظمات غير الحكومية تقوم بعقد الندوات واللقاءات بهذا الصدد. ونحن على اتم الاستعداد لتقديم التسهيلات الخدمية والادارية من اجل ضمان مشاركة المواطن في العملية الانتخابية.
وأضاف ندعم جهود جميع الاطراف التي تبدي اهتماما بالعملية الانتخابية، ولكن نتجنب الاحزاب حتى لا يفسر التعاون معها على انه دعم وترويج لها، او دعاية انتخابية، حيث ان جميع الاحزاب لديها مرشحين للانتخابات. لذلك لا نقوم بدعم حزب او كتلة سياسية في هذه المرحلة حتى نحافظ على حيادية المؤسسة الحكومية في العملية الانتخابية التي تجرى اول مرة في العراق، التي نطمح الى ان تتم بافضل صورة ممكنة.

لعدم تسلم الرواتب

آمر فوج طوارئ شرطة المثنى يهدد بمقاطعة حماية الانتخابات

السماوة/ عدنان سمير

هدد المقدم فالح سيف فيصل آمر فوج طوارئ شرطة محافظة المثنى بمقاطعة الانتخابات وعدم حماية المراكز الانتخابية إذا لم تصرف وزارة الداخلية رواتب لمنتسبي الفوج حيث انهم لم يتسلموا رواتبهم منذ بداية تشكيل الفوج في أيلول الماضي ٢٠٠٤ وقال في تصريح لـ(المدى) لقد طلبت الوزارة المستمسكات المتعلقة بالمراتب وهويات الضباط وقد أرسلت في حينه ثم طلبوا دخولهم بدورة في أكاديمية الشرطة وتنفيذ واجب.
غير ان المحافظ رفض ذلك لحاجة المحافظة لهذه القوات بسبب سعة المحافظة وكثرة المتسللين إليها خاصة من السعودية فضلاً عن قلة وجود الشرطة وارتأت المحافظة ان يكون تنفيذ الواجبات في داخل المحافظة.
بعدها أجابت الوزارة بوجوب إرسال لجنة من بغداد لفحص المنتسبين في المثنى تدريباً ولم تصل اللجنة حتى الآن.
وأضاف كما تم إرسال عشرة كتب رسمية بضرورة صرف الرواتب ولم تحصل الموافقة والإجابة ثم بادر مدير شرطة المحافظة بالموافقة على صرف الرواتب من رصيد المديرية على ان توافق الوزارة ولكنها لم توافق على ذلك وأكد ان تشكيل الفوج هو من صفوف القوات الخاصة والمغاوير والحرس الجمهوري من الجيش المنحل. وتم الاختيار عن طريق المجالس البلدية وقد خضع المنتسب للياقة البدنية والفحص الطبي من قبل القوات الهولندية وبإشراف هيئة تدريب الشرطة وتم اختيار العمر بين (٢٠ و ٤٥) سنة كي يشمل نواب الضباط ومن الصنف نفسه بسبب الخبرة المتراكمة والملاك الوسط واشغال مناصب كرئيس وحدة ورئيس عرفاء سرية وعرفاء فصائل وآمري حضائر فضلاً عن المستودعات والمشاجب والاقلام بينما تمت تزكية الضباط من مجلس المحافظة (اللجنة الأمنية في المحافظة).
وأشار إلى ان عدد الفوج تكامل منذ منتصف شهر تشرين الثاني الماضي ودخل دورة

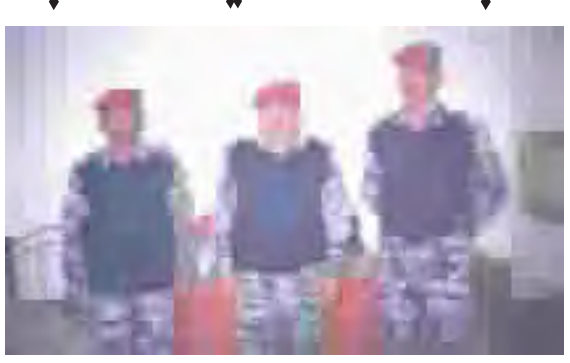

تدريبية بإشراف معلمين من هيئة تدريب الشرطة والهولنديين وضباط الفوج ونواب الضباط وقد استمرت الدورة لمدة (١٤) يوماً ولعدم وجود مقر للفوج وللسرايا تمت اعادة التدريب على جميع منتسبي الفوج بإشراف الضابط ونواب الضباط وفق مناهج صنف القوات الخاصة. ولمدة شهر ونصف.
اضافة إلى تدريبهم على جميع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة وان واجب الفوج هو إسناد الشرطة ومعالجة المواقف الطارئة التي تحدث داخل المحافظة وقوة احتياط تحت تصرف المحافظة.
وحول ضمانات المنتسب في حال تعرضه إلى حادث قال المقدم فالح سيف: ليس هناك ضمانات غير القرارات التي صدرت عن مجلس الوزراء وتشمل جميع المواطنين.
ووصلت (المدى) شكوى من بعض المنتسبين للفوج بوجود مفاضلة بين المنتسبين في تسلم الملابس وقد نفى آخر الفوج ذلك مؤكداً انه ليست هناك مفاضلة بين منتسب وآخر وأن الكل سواسية وقد تم الاتفاق مع معمل البديع للخياطة وتصل الملابس إلينا تباعاً و (القماصل) في طور الانتهاء فيما جهز الفوج بـ (يلك) من موجود مديرية شرطة المثنى.